

‘‘زوجة بدوي’’ لـ ‘‘التايمز’’ : المملكة السعودية لا تستحق مقعدها في مجلس حقوق الإنسان



تحت عنوان "زوجة تخرج السعودية بسبب حكم بالجلد 1000 مرة"، نشرت صحيفة التايمز البريطانية تقريراً عن المدون السعودي رائف بدوي المحكوم عليه بالسجن والجلد ألف جلد.

ويشير التقرير، الذي كتبه الصحفية كاثرين فيليب وترجمته "عربي21"، إلى أن "إنصاف حيدر" زوجة "رائف بدوي"، تحدثت أمس أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، قائلة إن "على السعودية إطلاق سراح زوجها لتستحق مقعدها في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة".

وكانت السلطات السعودية ألقت القبض على "بدوي" (33 عاماً) عام 2012 لانتقاده "هيئة الأمر بالمعروف السعودية".

وتلقت "فيليب" إلى أن "المملكة السعودية حصلت على مقعدها في عام 2013، بعد تصويت سري بطلب من بريطانيا، لافتة إلى أنه تمت إدانة بدوي في العام ذاته بإهانة الإسلام على وسائل التواصل الاجتماعي، وإدارته لموقع إلكتروني يدعى الليبراليون السعوديون".

وتفيد الصحيفة بأنه حكم على "بدوي" بالسجن لمدة 10 أعوام ولا يزال في السجن، حيث اتهم بالردة التي تصل عقوبتها إلى الإعدام، مشيرة إلى أن زوجته طلبت اللجوء السياسي مع أبنائها الثلاثة إلى كندا، حيث تعيش الآن هناك.

وينوه التقرير إلى أن صور "بدوي" في لقطات فيديو وهو يجلد أثارت شجبا دوليا، وكشفت زوجته عن أنه يعاني من مرض السكري وضغط الدم العالي، وبأنه قد لا ينجو من عملية جلد أخرى.

وتورد الكاتبة نقلا عن زوجة "بدوي"، قولها إنها ذهبت إلى جنيف لعرض قضية زوجها؛ "لأنها فرصة لا تعوض"، وأضافت: هذه هي المرة الأولى التي أستطيع فيها الكلام مباشرة مع مسؤولين رسميين من السعودية، مؤكدة أن قضية زوجها تظهر أن المملكة يجب ألا تكون في المجلس، وأنه في حال أطلق سراح زوجها فعندها تستحق مقعدها في الأمم المتحدة.

وتقول الصحيفة إن "موجة غضب عارمة ظهرت عقب اختيار السعودية في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، رغم سجلها السيئ في مجال إعطاء المرأة حقوقها في البلاد".

وكان البرلمان الأوروبي منح "بدوي" جائزة "سخاروف" لحرية الفكر في أكتوبر 2015 .

وسبق للسيدة إنصاف حيدر أن طالبت ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بالإفراج عن زوجها والسماح له بمغادرة المملكة.

وتوجه عدة منظمات حقوقية دولية، منها هيومن رايتس ووتش والعفو الدولية، انتقادات شديدة للسلطات السعودية بسبب حملات الاعتقال المتكررة بحق ناشطين وحقوقيين ومصادرة حرية الرأي والتعبير.